« الاونروا » سياسة اذلال المواطنين

وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين « الاونروا » مستمرة في تقليص خدماتها ومساعداتها في كافة مناطق تواجد ابناء الشعب الفلسطيني سواء في الوطن داخل المخيمات المنتشرة في الضفة والقطاع ، او في الاقطار العربية خاصة الاردن وسوريا ولبنان .

ايضا في جميع الاقطار العربية التي يتواجد فيها الفلسطينيون ، وبشكل اكثر تركيزا في داخل الوطن المحتل .

اعداد اللاجئين الفلسطينيين

عدد اللاجئين الفلسطينيين يبلغ حوالى مليونين وثمانين الفا ، يزود بالمؤن والخدمات ٤٦٫٥ في المائة منهم فقط ، اي حوالى ٨٣٣ الفا من المجموع الكلي .

منهم في الاردن حوالى ٧٠٠ الف ، يسكن ٢٢٥ الفا منهم المخيمات ، ولا يحصل من هؤلاء المسجلين في الوكالة غير حوالى ٣٠٥ على التموين ، وبذلك تبلغ نسبتهم حوالى ٤٥ في المائة فقط .

اما في سوريا فهناك اكثر من ٢٠٠ الف لاجيء فلسطيني ، منهم ٦٠ الفا يعيشون في ٩ مخيمات، يتقاضى منهم المؤن حوالى ٩٨ الفا ، اي تبلغ

الـ"أونروا"جزء من المؤامرة ضد الشعب الفلسطيني

ماينالـه الفرد في الضفة لايزيد عن ٤ حبات فول يوميا

هذا التقليص لا يمكن فهمه الا على اساس انه جزء او حلقة من مسلسل التآمر ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية . اذ ان انهاء الخدمات يعني تقديم صورة للمجتمع الدولي تشير الى انتهاء وجود اللاجئين الشريدين عن ديارهم والمغتصبة دورهم واراضيهم واملاكهم وتحولهم الى مستقرين في الاقطار التي يعطونها حاليا ، وهذا ما يخدم المخطط الصهيوني الساعي لطمس القضية والهوية الفلسطينية ، كما انه من ناحية اخرى يؤدي الى المزيد من افقار شعبنا وزيادة مصاعبه الحياتية والمعاشية بشكل يسمح لمخططات التسوية ان تمرر على حسابه بينما هو في وضع منهك اقتصاديا ومعاشيا ومشاكل العمل المضني تأخذ وقته وقدرته على الوقوف ضدها وبوجه الاغراءات المصاحبة لها . ان الاثار التي تركها مؤامره « الاونروا » هذه قد لا تقتصر على ما ذكرناه بل تمتد الى اصعدة اكثر وابعد ، ومنها التعليم والثقافة والصحة وغيرها .

الوكالة الدولية تدعي وتستتر وراء نقص التمويل والمساهمة الدولية في ميزانيتها ، فتقوم بتقليص خدماتها التعليمية ورواتب موظفيها ـ عمليا ـ ، وتقلل من شمولية خدماتها لعدد افراد العائلة الفلسطينية الواحدة ، ثم لخدماتها لكل فرد ، ليس على صعيد التعليم فقط بل وفي كمية مخصصاته من الاغذية والمساعدات . وامام كل اعتراض تهدد بقطع المساعدة كلها .. وحتى بغلق أبوابها .

في لبنان تحاول الوكالة بكل جهدها ان تتخلص من مهامها في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين ، في سبيل تحميل الثورة الفلسطينية اعباء مالية اكبر كي تستنزف قدرات الثورة التي لا يمكن ان تتخلى عن مساعدة شعبها في تنشئة ابنائه واعدادهم للنضال الشاق الطويل . وحين يقوم المواطنون بالاحتجاج بهددون بقطع المساعدات وغلق المكاتب . وقد اضطر الطلاب الى الاعتصام في معهد « سبلين » بسبب تقليص الخدمات والتهديد باغلاقه ، وطالب الموظفون بزيادة اجورهم او الاضراب . وهذا حدث

نسبتهم أقل من ٥٠ في المائة بقليل . وفي لبنان هناك اكثر من ٢٢٠ الف منهم ١١٥ الفا موزعون على ١٥ مخيما ، لا يحصل منهم على تموين الوكالة الا ١٠٠ الف فقط اي بنسبة ٤٦ في المائة .

في الوطن المحتل ، اي في الضفة وغزة ، وهذا ما يهمنا هنا ، فيبلغ عدد اللاجئين في الضفة حوالى ٣١٥ الفا ، تمون الوكالة منهم ١٢٧ الفا فقط اي حوالى ٤٠ في المائة ، وهؤلاء موزعون على ٢٠ مخيما ، هي : عقبة جبر ، الامعري ، الجلزون ، الدهيشة ، الفارعه ، بلاطه ، جنين ، عين السلطان ، قلنديا ، الفوار ، عايدة ، رقم ١ ، طولكرم ، شعفاط ، دير عمار ، العروب ، بيت جبرين ، نور شمس ، عسكر . وفي قطاع غزة يبلغ عددهم اكثر من ٣٦٠ الفا ، ويحصل على المؤن من الوكالة حوالى ٢٠٠ الف منهم ، اي بنسبة ٥٦ في المائة ، وهم موزعون على ٨ مخيمات ، هي : جباليا ، النصيرات ، دير البلح ، خان يونس ، الشاطيء ، البريج ، المغازي ، رفح .

لم تعد الوكالة تهتم بحالة الاكواخ في المخيمات

في الوطن المحتل فاغلبها مبانية لا تقي من البرد والمطر والحر والشمس، ورغم كل المطالبات فالوكالة تعطي اذنا صماء ، وتزيد على ذلك بقطع المؤن تباعا وعند اول كل شهر عن مزيد من العوائل والاطفال ، بحجة الميزانية . اما العوائل التي لا زالت تأخذ التموين المكون من المواد الجافة كالرز والسكر والطحين وكذلك الزيوت ، فهي تحصل على تموين لثلاثة او اربعة اشخاص بينما يكون عدد افراد العائلة بين ٦ ـ ١٠ افراد .

وتتصل الوكالة من تموين الاطفال الجدد بحجة انهم ولدوا بعد عام ١٩٥٢ .. وكان المشكلة حلت بعد هذا التاريخ ! ومرة بسبب ارتفاع دخول العوائل المشمولة بالمساعدة ، وفي الغالب بمبرر العجز .

على صعيد التعليم لم يجر اي تطوير للمدارس في عددها وحجمها ومعداتها ، وحجم استقبالها للطلاب منذ بداية عمل الوكالة وحتى الان ، وهذا مناقض تماما لبديهية الحياة في نمو عدد السكان وحاجاتهم . وهكذا الحال بالنسبة للصحة ، فالمستوصفات وحجم خدماتها بقيت على نفس المعدلات والامكانات السابقة ، ولم يراع حتى تقدم علوم الطب .

ورغم أن وحدات السكن (الاكواخ) والشوارع في المخيمات اقيمت بصورة مؤقتة ، بحيث لا يمكن ان تحتمل كاقصى تقدير اكثر من خمس سنوات فان الوكالة وبعد مرور عقود السنين هذه لم تفعل شيئا لبناء وحدات جديدة او تحسين القديمة وترميم المتداعية ، ولم تقم بشق او تبليط اي طرق قديمة يمكن ان تنقذ المخيمات في الضفة وغزة من حالة الغرق في الوحل عند هطول الامطار في الشتاء .

مهزلة التموين

المؤن الجافة التي تولت « الاونروا » مهمة تزويد المواطنين المهجرين حددت في البداية (الخمسينات) بحوالى ١٢ مادة تموينية رئيسية لكنها أخذت في التقلص لتصبح أقل من ٦ مواد حاليا ، وهذه المواد التي من المفترض أن تعطي كل فرد ما يمكنه من الاستمرار في الحياة بحدودها الدنيا ، وهذا يفترض أن يتم بواسطة تقديم معدل يساوي ٢٥٠٠ سعرة حرارية يوميا على أدنى تقدير ، لكن الوكالة لم تقدم الا بحدود ١٦٠٠ سعرة حرارية في الصيف و ١٧٠٠ سعرة حرارية في الشتاء ، وهذا أيضا لم يتجاوز كونه فرضية نظرية تخضع الوصول اليها الى المد والجزر .

حتى هذا المعدل الغذائي البائس لم تحافظ الوكالة عليه بل قامت بتخفيضه في أواسط السبعينات ، وبطريقة مخادعة ، كأن تدعي عدم توافر السكر أو الرز مثلا ، وتبرر ذلك لاسباب خارجة عن ارادتها ، لكي يتم قطعه في النهاية لشهر او شهرين ، ثم تعطى المادة المنقطعة وتقطع غيرها لنفس الادعاءات .

وفي العام الماضي قامت الوكالة بانقاص مخصصات الطحين من ١٢٠ كلغ للفرد الواحد سنويا الى ٩٠ كلغ ، ثم عادت لتخفضها في بداية العام الحالي الى ٦٠ كلغ فقط .

لقد ذكرت جريدة « القدس » المقدسية ، انه خلال شهر أيار الماضي أصاب الفرد الفلسطيني المعوز من الوكالة ما يساوي ٤٠٠ سعرة حرارية يوميا فقط ، وبمعنى آخر ما يعادل ٤ حبات فول لا أكثر !!.

أخيرا ، ينبغي ان نقول بانه لم يعد سرا تأثير السياسات الامبريالية والصهيونية على عمل وكالة الغوث « الاونروا » ، تلك السياسات التي تسعى الى تقليص وانهاء الخدمات المقدمة للاجئين، في سبيل انهاء قضيتهم « رسميا » كي لا تبقى هذه الحقيقة وصمة في جبين الراي العام العالمي الساكت عز معالجتها بما يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المشرد عن ارضه . ومع ذلك فان قيام الوكالة بواجباتها او عدم قيامها لن يستطيع أن يؤخر المسيرة التاريخية النضالية للشعب الفلسطيني في سبيل استعادة حقوقه وانهاء الممارسات المذلة التي تحاول الوكالة وغيرها تطبيقها عليه .

■

فصائل المقاومة الفلسطينية في البقاع
قرارات للحفاظ على سلامة وامن الجماهير

من أجل الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية بالثورة ، وحفاظا على امنها وراحتها ، وتفاديا لاية أخطاء يمكن أن تقع نتيجة لممارسات خاطئة وحفاظا على مقدرات الثورة الفلسطينية ولتفويت الفرصة على كل المدسوسين والعناصر المخربة والمتطفلة التي يمكنها أن تتسلق باسم الثورة ، من أجل كل ذلك وقفت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في منطقة البقاع أمام الممارسات السابقة والدروس المستخلصة منها واتخذت بالاجماع مجموعة من القرارات تهدف من خلالها تحاشي أية اخطاء يمكن أن تسيء الى الصداقة مع الجماهير وحفاظا على سلامتها وامنها وهي :

١ ـ يمنع منعا باتا اطلاق النار مهما كانت المناسبات ، وكل مخالف سوف يسلم للجهات المختصة ويعاقب فورا .

٢ ـ الاتفاق على ان يمارس الكفاح المسلح كافة صلاحياته وبدعم من كافة الفصائل .

٣ ـ نطالب المواطنين بضرورة القيام بواجبهم وابلاغ الكفاح المسلح عن اي عنصر يقوم باطلاق النار .

٤ ـ التأكيد على ان هذه القرارات تأتي منسجمة لمقررات المجلس العسكري الاعلى وقيادة الثورة الفلسطينية .

ان هذه المبادرة تؤكد حرص المقاومة على توطيد علاقاتها بالجماهير التي يتوجب عليها أن تسهم بشكل فعلي لاخضاع كل هذه القرارات للممارسة العملية اليومية ولضمان استمراريتها وذلك من خلال الرقابة والمتابعة واشراك اللجان الشعبية بذلك .

مخيم فلسطيني متداعي البيوت